تخشى أن تطال أزمة السيولة النقدية عملة الشيكل قريباً

# غزة: البنوك تخفض سقف معاملاتها بعملتي الدولار والدينار إلى أدنى مستوياته

كتب حامد جاد:

أبدى مصرفيون تخوفاً شديداً إزاء نقص السيولة المالية، من عملتي الدولار والدينار بوجه خاص، عقب منع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية توريد العملات إلى البنوك العاملة في قطاع غزة منذ أكثر من أسبوعين.

وكانت المؤسسة ذاتها عمدت منذ منتصف أيلول الماضي إلى خفض قيمة الأموال التي يتم تحويلها إلى بنوك القطاع، تنفيذاً لتوجهاتها باعتبار قطاع غزة كياناً معادياً.

وتخشى إدارات البنوك العاملة في القطاع، وإن كان معظم من التقتهم «الأيام» في هذا الشأن فضلوا عدم ذكر أسمائهم، أن تواجه أزمة حقيقية خلال الأيام القليلة المقبلة، التي تتزامن وموعد دفع رواتب الموظفين.

وتقدر حاجة البنوك من عملة الشيكل المفترض توريدها لقطاع غزة شهرياً بنحو ٥٠٠ مليون شيكل، إذ تحتاج البنوك خلال فترة دفع الرواتب لنحو نصف المبلغ المذكور، غير أن ما تم توريده آخر مرة «الخميس قبل الماضي» لبنوك قطاع غزة من عملة الشيكل التي بدأت بالتناقص بلغ نحو ٦٢ مليون شيكل.

### أزمة غير مسبوقة

واعتبر فيصل الشوا، عضو مجلس إدارة بنك فلسطين أن المشكلة المشار إليها وضعت قطاع غزة في أزمة غير مسبوقة، حيث باتت البنوك تجد صعوبة في تلبية احتياجات عملائها، محذراً من تفاقم هذه المشكلة في موعد دفع رواتب الموظفين مطلع الشهر المقبل، ما لم يتراجع الجانب الإسرائيلي عن موقفه في منع إدخال العملات للقطاع.

وأكد الشوا أن البنوك الإسرائيلية المتعاملة مع بنوك قطاع غزة لم توقف فعلياً من جانبها توريد العملات لبنوك القطاع، وأن هذا الأمر تتحمل مسؤوليته المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لعدم سماحها بنقل الأموال إلى القطاع عبر معبر بيت حانون، كما هو معتاد سابقاً.

وأكد أن عدم إمكانية قيام البنوك بصرف مبالغ كبيرة من عملتي الدولار والدينار لا تشكل في ظل حالة الشلل الذي تعاني منه مختلف الأنشطة الاقتصادية ووقف أنشطة الاستيراد والتصدير التي تنفذ غالبيتها بهاتين العملتين، مشكلة كبيرة، مقارنة مع مشكلة نقص السيولة في عملة الشيكل خلال الفترة المقبلة، حال استمرار الوضع القائم المتمثل بمنع دخول العملات.

ونوه إلى أن الوضع المذكور شكل السبب الأساسي في عدم قدرة البنوك على صرف مبالغ كبيرة من هاتين العملتين، إلا أن مواصلة الجانب الإسرائيلي وقف تدفق العملة إلى القطاع ستشكل مخاطر كبيرة على مجمل المعاملات المصرفية.

وأشارت إدارتان لفرعي بنكين يعملان في قطاع غزة إلى أن أزمة السيولة النقدية بدأت تظهر في أداء البنوك منذ نحو الشهر، إذ أن قرار نقل العملات كان يتخذ من قبل البنوك الإسرائيلية الموردة للعملات المختلفة لقطاع غزة، في حين أن ذلك القرار أصبح منذ اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً من اختصاص المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

### سحوبات على الأرصدة الجارية

ولفت مدير فرع أحد البنوك إلى أن توقف دورة نقل العملات بين البنوك العاملة في القطاع وإداراتها في رام الله وكذلك تحويل بعضها إلى البنوك الإسرائيلية، إضافة إلى الشائعات غير الصحيحة بشأن اعتزام بعض البنوك إغلاق فروعها في القطاع، حمل بعض المودعين على سحب أرصدتهم الجارية، ما أدى إلى نقص في حجم السيولة المتوفرة.

وأكد مصرفي آخر أن الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم بعملتي الدولار والدينار هم الشريحة الأكثر تضرراً من نقص السيولة في هاتين العملتين.

واعتبرت مصادر مصرفية مطلعة أن كل ما أثير حول إمكانية إغلاق بعض فروع البنوك العاملة في قطاع غزة بسبب الحصار المفروض والقيود الإسرائيلية المفروضة على إدخال العملات مجرد إشاعات لا أساس لها من الصحة.

### نقص السيولة

من جهته، أكد سمير الترك، أحد أصحاب محال الصرافة أن كافة محال الصرافة تعاني من نقص السيولة لديها في عملتي الدولار والدينار، وأن غالبية أنشطتها المصرفية ترتبط بهاتين العملتين.

ولفت الترك إلى أن العديد من التجار ممن يستعينون بمحال الصرافة في شراء مبالغ بالعملتين المذكورتين توقفوا كلياً عن تعاملهم مع محال الصرافة بعد أن عجزت الأخيرة عن تلبية احتياجاتهم.

وانتقد الترك في الوقت ذاته فروق أسعار الشراء والبيع المعمول بها في عملتي الدولار والدينار، موضحاً أن الفرق المترتب في عمليتي شراء وبيع مبلغ عشرة آلاف دولار تصل إلى سبعمائة شيكل، وبالنسبة للدينار تصل إلى ألف شيكل لكل عشرة آلاف دينار.

### مساعي سلطة النقد لحل الأزمة

إلى ذلك، أكد مصدر مسؤول في سلطة النقد فضل عدم الكشف عن اسمه أهمية الجهود الحثيثة التي تبذلها سلطة النقد باتجاه اقناع الجهات الإسرائيلية ذات العلاقة وفي مقدمتها البنك المركزي الإسرائيلي باتخاذ حلول عاجلة تكفل توفير السيولة النقدية اللازمة لاحتياجات القطاع، والحفاظ في ذات الوقت على العلاقات المصرفية الفلسطينية الإسرائيلية.

وبيّن المصدر نفسه أن الجانب الإسرائيلي سمح آخر مرة بدخول عملتي الدولار والشيكل فقط إلى قطاع غزة قبل عيد الفطر بيوم واحد «الخميس قبل الماضي»، فيما لم يتم إدخال أي قيمة مالية من عملة الدينار، الأمر الذي دفع البنوك بحسب المصدر ذاته إلى تقنين قيمة المبالغ التي يطالب المودعون بالحصول عليها.

وبالرغم من محاولة هذا المصدر التخفيف من حدة أزمة نقص السيولة في البنوك بقوله «إن كل بنك لديه حالياً في خزائنه نسبة تزيد على الحد الأدنى من إجمالي العملات المتوفرة لديه»، إلا أن غالبية البنوك تؤكد أنها تعاني من نقص حاد في السيولة النقدية بعملتي الدولار والدينار.

وأكد الطرفان، «سلطة النقد والبنوك»، أنه بالرغم من أزمة السيولة النقدية إلا أن المودعين حافظوا على ودائعهم ولم يقدموا على سحبها، في حين أن الحسابات الجارية هي التي تعرضت لسحوبات خلال الأسابيع الأخيرة الماضية.

يشار إلى أن عملية ترحيل وتبادل العملات بين بنوك قطاع غزة وإداراتها والبنوك الإسرائيلية المتعاملة معها كانت تتم قبل الأزمة المشار إليها بمعدل مرة كل يومين أو ثلاثة أيام، في حين أن المعاملات أصبحت تنفذ في أوقات متباعدة تصل إلى أكثر من شهر ما بين المعاملة والأخرى، وبقيم مالية بسيطة مقارنة مع ما كان معمولاً به قبل أربعة أشهر.

وسط مطالبات بوقف فلتان الأسعار

# غزة: موجة الغلاء تطال رغيف الخبز وتضرب عزلة شاملة على الأسواق

صاحب محل تجاري في إحدى أسواق غزة يجلس خلف بضاعته في انتظار المشترين. (عدسة: إياد البابا)

غزة - «الأيام» و«وفا»: يستيقظ التجار الصغار في غزة كل يوم، على ارتفاع جديد في الأسعار، كتاجر البقالة عارف العف، الذي يشير ضمن حديثه الحاد عن ظروف البيع والشراء إلى أنه فقد غالبية زبائنه، منذ بدء موجة الغلاء قبل عدة أسابيع.

ويقول إن الأسعار منذ ذلك الحين، آخذة في الارتفاع بشكل مخيف، لدرجة أنها أجبرت الكثير من زملائه التجار على عدم شراء بعض السلع، كالطحين الذي أصبح سعر الشوال الواحد منه يتراوح بين ١٥٥ و٢٠٠ شيكل، حسب جودته.

وطالب العف الذي يقع محله في سوق فراس بمدينة غزة، بوقف ما أسماه فلتان الأسعار حتى يتمكن التجار من البيع والشراء، مشيراً إلى أن المواطنين عزفوا بشكل كبير خلال الآونة الأخيرة عن ارتياد الأسواق، بسبب ارتفاع الأسعار.

### مخاوف من استمرار ارتفاع الأسعار

واستعرض عدداً من الأصناف التي طالها ارتفاع الأسعار والتي عليها طلب كبير، كالزيوت والسمنة والبهارات والطحين والمشروبات الغازية وأدوات التنظيف.

وعبر عن خشيته من استمرار ارتفاع الأسعار خلال الأيام القادمة، ما ينذر بمستقبل قاتم له ولجميع التجار، خصوصاً وأن أرباحهم تدنت بشكل كبير خلال الشهر الأخير بسبب ضعف القوة الشرائية.

ولم تختلف حال العف عن حال تاجر الدجاج محمود الصقلي، الذي وقف لأكثر من نصف ساعة دون أن يبيع أي دجاجة، مرجعاً ذلك إلى ارتفاع أسعار الدجاج الذي تجاوز سعر الكيلوغرام منه عشرة شواكل.

### حركة شبه معدومة

وقال الصقلي إن الأسعار في ارتفاع مستمر نظراً لارتفاع أسعار الأعلاف، مشيراً إلى أن مبيعاته تدنت بشكل كبير، حتى أنه لم يعد قادراً على دفع أجور العاملين عنده، ولا يتوقع أن تنخفض الأسعار خلال الأيام القادمة، بسبب سوء الظروف السياسية الحالية.

وأشار الصقلي الذي جلس على كرسي خارج محله، يتأمل حركة المواطنين شبه المعدومة بين البسطات في باحة سوق فراس، إلى ضعف حركة المواطنين، مؤكداً أن الأمر ناجم عن الارتفاع الحاد في الأسعار وسوء الأوضاع المادية للمواطنين.

وقال إنها المرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات في السوق، التي يرى فيها هذا الضعف في إقبال المواطنين على الشراء.

واشتكى تاجر الفواكه سمير اللوح من عدم قدرته على بيع الحد الأدنى مما كان يبيعه قبل عدة أشهر، مؤكداً أن ارتفاع الأسعار عرضه لخسائر مادية كبيرة منذ بداية شهر رمضان الماضي.

وعبر اللوح عن خشيته من تعرض مئات الكيلوغرامات من الفواكه للتلف، بسبب إحجام المواطنين عن الشراء نتيجة ارتفاع أسعارها، مشيراً إلى أنه قرر عدم البيع بعد أن ينتهي من بيع ما لديه من بضاعة، حتى يتجنب التعرض لخسائر كبيرة.

### ارتفاع أسعار الدقيق والخبز

وأكثر ما أزعج المواطنين ارتفاع أسعار الدقيق والخبز، مؤكدين أنهم أصبحوا عاجزين عن تلبية الحد الأدنى من متطلبات أسرهم، كما هو الحال مع المواطن حمدي الروح، العاطل عن العمل، الذي استبدل شراء أكياس الدقيق بربطات الخبز الجاهز، بسبب عدم قدرته على توفير مبلغ ١٧٠ شيكلا لقاء كيس الطحين محلي الصنع.

ويقول إن عائلته الكبيرة تعتمد منذ سنوات طويلة على الخبز المنزلي، لانخفاض تكلفته مقارنة بالخبز الجاهز، لكنه الآن لم يعد قادراً على شراء الطحين.

وطالب الروح بوقف ارتفاع الأسعار قائلاً «ألا يكفي عدم توفر العمل والمساعدات، كي نصاب بغلاء الأسعار».

### جباليا: وجوه تتفتق غضباً

وفي مخيم جباليا شمال قطاع غزة، أكثر المخيمات اكتظاظاً بالسكان وأكثرها فقراً، تمتم أحد المتسوقين، الذي كان يتجول في سوق المخيم بكلمات لم يفهمها من حوله، إلا أن ملامح وجهه المعبرة عن الغضب، عندما سئل عن أسعار الدقيق، على البسطات المقابلة لمركز توزيع المواد التموينية التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» في مخيم جباليا، والتي ارتفعت بشكل مذهل، تدلل على معاناة مواطني القطاع، جراء ارتفاع الأسعار الجنوني، والذي وصفوه بـ «الغول».

ويقول صلاح حامد، وعلامات الغضب تظهر عل وجهه: «كنت أشتري كيس الدقيق، وزن (٣٠ كيلو جراماً) بسعر( ٢٥ شيكلاً)، أما الآن فقد ارتفع سعره إلى (٦٠ شيكلاً)، ويتساءل بصوت مخنوق: كيف لي أن أوفر لعائلتي المكونة من (١٢ فرداً) رغيف الخبز؟!.

### وقف عمليات البناء

وحال المواطن محمد المصري (٣٨ عاماً) من بيت حانون، شمال القطاع لم يكن أحسن من حال صلاح، فقد توقف عن إكمال عملية البناء في بيته، بعد أن تضاعفت أسعار المواد الأساسية للبناء بنسبة كبيرة جداً، وروى أنه كان في السابق يشتري كيس الأسمنت بسعر (٢٢ شيكلاً)، أما اليوم فقد ارتفع سعره إلى أكثر من (١٨٠ شيكلاً)، وكذا باقي مواد البناء الأساسية، ما اضطره لإيقاف العمل في المنزل.

أما المواطن جهاد حمدان، فيشتكي من شيء آخر، وهو غلاء المواد التموينية والضرورية للمنزل، فبينما كان يتجول في سوق مخيم جباليا، أشار بيده إلى محل لبيع اللحوم وقال:« كنت أشتري كيلو اللحم بـ ٣٠ شيكلاً، لكن الآن يصل سعر الكيلو الواحد إلى ٤٥ شيكلاً، ما جعلني أقلل من عدد المرات التي أشتري فيها اللحم من ثلاث مرات في الأسبوع إلى مرة واحدة، وأحيانا يصل بي الحال إلى عدم شرائها لثلاثة أسابيع متتالية، كوني عاطلاً عن العمل ولا استطيع أن أوفر لأبنائي رغيف الخبز».

### الحصار .. السبب الأول والاخير

ويشير حمدان إلى أنه ليس اللحوم فقط ارتفعت أسعارها، حيث كل شيء في السوق تضاعف سعره، حتى الأدوات المنزلية، وتساءل: لماذا ارتفعت الأسعار بهذا الشكل الجنوني، ومن يقف خلف ارتفاع الأسعار؟!.

من جهته، يؤكد المواطن «أبو هيثم»، صاحب أحد المحال التجارية في سوق جباليا أن البضائع الموجودة في الأسواق قليلة ونادرة، والسبب إغلاق المعابر وعدم سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدخولها لزيادة الخناق والحصار على الأسر الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، يؤكد المواطن «أبو إبراهيم» (٣٥ عاماً) أنه يتعذر عليه مع الحالة الاقتصادية السائدة في قطاع غزة، وفي ظل البطالة المرتفعة، وارتفاع نسبه الفقر، وارتفاع أسعار البضائع، خاصةً المواد الغذائية والخضروات، أن يشتري عدة حاجيات تعود على شرائها لأبنائه.

فقد خلف الفقر والحرمان حزناً وقلقاً كبيراً على العائلات في قطاع غزة، حيث أصبحت تعيش في وضع صعب، ما دفع بالعديد من المؤسسات الحقوقية والقانونية العاملة في القطاع إلى عقد مؤتمرات وورش عمل، لمناقشة هذا الملف، شارك فيها خبراء ومتخصصون، إلا أن النتيجة واحدة .

والسبب هو الحصار وارتفاع أسعار المواد التموينية عالمياً.

ويبقى السؤال المطروح عندما ترفع أسعار المواد التموينية عالمياً، لماذا تواصل مؤشرات الفقر ارتفاعها محلياً بشكل أفقد الآلاف من المواطنين القدرة على الحصول على رغيف الخبز؟!

ينظمه "بيتا" و"بالتريد" في البيرة وغزة

# انتهاء الاستعدادات لتنظيم معرض "اكسبوتك ٢٠٠٧" نهاية الشهر الحالي

المتحدثون في المؤتمر الصحافي. (عدسة: جمال العاروري)

رام الله - «الأيام»: اعلن اتحاد شركات انظمة المعلومات الفلسطيني «بيتا» ومركز التجارة الفلسطيني «بالتريد»، أمس، انهما انهيا كافة الاستعدادات لتنظيم المعرض الفلسطيني الرابع لتكنولوجيا المعلومات «اكبوتك ٢٠٠٧»، في كل من البيرة وغزة، خلال الفترة ٣٠ تشرين الاول الجاري والاول من تشرين الثاني المقبل.

وقال رئيس مجلس ادارة «بيتا» علاء علاء الدين في مؤتمر صحافي عقد في مقر الاتحاد بالبيرة بمشاركة رئيس مجلس ادارة «بال تريد» محمد الحرباوي، ود. عبد المالك الجابر، الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية الراعي الرئيسي للمعرض، «نعلن اليوم انتهاء كافة الاستعدادات لانطلاق فعاليات المعرض . فقد اصررنا بالتعاون مع «بالتريد» على توفير كل ما من شأنه انجاح هذه التظاهرة المهمة رغم الحصار المفروض على شعبنا».

وستشارك في المعرض ٥٠ شركة عاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، منها ٢٥ شركة في الضفة الغربية و١٥ شركة اخرى في قطاع غزة، وسيتم ربط قاعتي المعرض بالبيرة وغزة بدائرة تلفزيونية مغلقة على مدى ايامه الثلاثة.

كما سيشارك في المعرض بعض الشركات العالمية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات، سواء عبر مكاتب اقليمية لها في المنطقة ام عبر وكلائها في الاراضي الفلسطينية.

ومن بين الشركات العالمية التي ستشارك لاول مرة في المعرض هذا العام شركتا «لينوفو» و«دي لينك» عبر مكاتب اقليمية لها في المنطقة، اضافة الى شركات «اتش بي» و«ديل» و«ابسون»، وهي عادة تشارك في كل عام عبر وكلائها في الاراضي الفلسطينية.

وقال علاء الدين ان مشاركة شركات عالمية لاول مرة في المعرض «يضفي بعدا جديدا على هذه التظاهرة التكنولوجية رغم الاغلال التي يواصل الاحتلال تقييدنا بها، بهدف جعل انفتاحنا على العالم امراً مستحيلاً».

واضافة الى الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، قال علاء الدين ان منظمي المعرض وجهوا دعوة لرجال اعمال من ستة قطاعات اقتصادية لتسهيل عقد لقاءات بينهم وبين الشركات العارضة.

من جهته، قال الحرباوي ان جهودا تبذل لتحويل المعرض الى معرض اقليمي بالعمل على نقله الى احدى الدول المجاورة، «للتواصل مع الشركات خارج فلسطين».

وشدد الحرباوي على اهتمام «بال تريد» بقطاع تكنولوجيا المعلومات بوصفه واحدا من اهم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، الذي استطاع شق طريقه الى الاسواق العربية والعالمية، ولدوره المأمول في «جسر الفجوة التكنولوجية» بين الاراضي الفلسطينية والدول الاخرى، «ونحن نثق بقدرة شركاتنا وعقولنا على جسر هذه الهوة».

واعرب عن امله في ان يشكل المعرض «نقلة نوعية، بان يشهد مشاركة شركات جديدة، والاعلان عن منتجات وخدمات جديدة».

واعرب الحرباوي عن امله في ان ينظم المعرض القادم «اكسبوتك ٢٠٠٨» في مكان مناسب، مشيراً في هذا المجال الى اتفاق بين بلدية رام الله وصندوق الاستثمار الفلسطيني و«بال تريد» والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، على اقامة مركز للمعارض في رام الله.

وقال «العمل جار على اعداد دراسة الجدوى للمشروع ونسعى للبدء بالتنفيذ مطلع العام القادم».

واضاف «احدى اهم المشكلات التي يواجهها معرض اكسبوتك وجميع المعارض الاخرى تتمثل بعدم توفر قاعة مناسبة. نأمل ان يعقد المعرض القادم في قاعة المركز الجديد».

بدوره، قال الجابر ان معرض تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني «اصبح حدثا سنويا ثابتا، ويمثل دورة حقيقية لاظهار التميز والابداع، واظهار الوجه الآخر لفلسطين في ظل الظروف المأساوية التي تشهدها البلاد».

واضاف: «استطاع قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني تخطي كافة الصعوبات ولم يستسلم، وخرّج عقولا نيرة وافكارا ابداعية، ويضم خبرات نادرة استفادت منها اسواق الدول المجاورة».

وقال الجابر ان المعرض عبر دوراته الثلاث السابقة، ودورته لهذا العام، «رسخ شراكة حقيقية بين مجموعة الاتصالات من جهة ومؤسسات القطاع الخاص الاخرى، وخصوصا «بيتا»، من جهة اخرى».

واشار الجابر الى تميز المعرض لهذا العام بعقده في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، «في رسالة واضحة باننا لا نقبل الانفصال بين جناحي الوطن، فلطالما شكلت شركات تكنولوجيا المعلومات جسراً بين الضفة وغزة».

واعرب الجابر عن امله في ان يتحول المعرض من حدث محلي الى حدث اقليمي.

وقال انه ينظم هذا العام في وقت «يقف قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على ابواب تحرير شامل، ونأمل ان نرى قريبا منافسة حقيقية في قطاع الاتصالات. الشركات الجديدة تصب في مصلحة الشركات القائمة والمواطنين والاقتصاد الفلسطيني عموماً».

واشاد المتحدثون بالبنك الاسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعمهما المتواصل للمعرض منذ انطلاقه قبل أربع سنوات.

وأسعار المنتجين المحليين بنسبة ١ر٤٩٪

# "الإحصاء": ارتفاع متوسط أسعار الجملة في الأراضي الفلسطينية بنسبة ٢ر٠٩٪ في الربع الثالث من العام الحالي

البيرة - «الأيام»: ذكر الجهاز المركزي للإحصاء، أمس، أن بيانات أسعار الجملة (سعر إعادة البيع للسلع الجديدة أو المستعملة إلى تجار التجزئة سواء بغرض الاستهلاك أو إعادة الاستخدام في المجالات الصناعية أو التجارية أو المؤسسية أو المهنية، حيث يشمل سعر الجملة ضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) تشير إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للربع الثالث من هذا العام بنسبة ٢ر٠٩٪مقارنة مع الربع الثاني من العام ٢٠٠٧.

وأوضح جهاز الإحصاء في بيان له، أمس، أن ارتفاع أسعار الجملة يعود لارتفاع أسعار السلع المنتجة والمعدة للبيع لنشاط الصناعة التحويلية بنسبة ٢ر٤٢٪ التي تشكل أهميتها النسبية ٧٤٪ من سلة أسعار تجارة الجملة، مبيناً أن السبب الرئيسي لارتفاع هذا النشاط يعود لارتفاع أسعار الزيوت والدهون النباتية بنسبة ١٧ر٢٨٪، وأسعار الأعلاف الحيوانية بنسبة ٧٠ر١٠٪، وأسعار الحديد والصلب بنسبة ٨٢ر٦٪، وأسعار الذهب بنسبة ٣٢ر٤٪، وأسعار الخبز بنسبة ٣٧ر٢٪.

وأشار البيان إلى أن أسعار السلع والمنتجات الزراعية التي تشكل أهميتها النسبية ٢٣٪، سجلت هي الأخرى ارتفاعاً مقداره ٠٨ر١٪، نتيجة لارتفاع أسعار الحبوب والبقول المجففة بنسبة ٩٥ر١١٪، وأسعار الخضراوات الطازجة والمجففة بنسبة ٥٦ر٨٪، وأسعار المنتجات الحيوانية بنسبة ٢٨ر٠٪.

وأضاف البيان أن أسعار الصناعات التعدينية والاستخراجية سجلت ارتفاعاً خلال الربع الثالث بنسبة ٣٧ر٢٪ وتشكل أهميتها النسبية ٥ر٢٪. أما أسعار الأسماك فسجلت ارتفاعاً بنسبة ٩٩ر٠٪ وتشكل أهميتها النسبية ٥ر٠٪.

وأوضح البيان أن ارتفاع القطاعات الرئيسية لأسعار الجملة يعود لارتفاع أسعار كل من السلع المستوردة والسلع المنتجة محليا بنسبة ١٦ر٢٪، و٠١ر٢٪ على التوالي، مبيناً أن ارتفاع أسعار السلع الواقعة ضمن نشاط الصناعة التحويلية كان هو السبب الرئيسي لهذا الارتفاع، كما ساهم ارتفاع أسعار الجملة من السلع الزراعية المحلية والمستوردة بشكل جزئي في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة، أما أسعار الأسماك وسلع المحاجر فرغم ارتفاعها فإنها بقيت ذات تأثير أقل على الرقم القياسي العام، وذلك لتدني أهميتها النسبية في سلة تجارة الجملة.

من ناحية أخرى، أظهر البيان أن أسعار المنتجين المحليين (الأسعار التي يتلقاها المنتج من المشتري لقاء سلعة معينة، مخصوماً منها ضريبة القيمة المضافة، أو أية ضرائب مقتطعة أخرى توضع على فاتورة المشتري، وغير شاملة أية تكاليف نقل) سجلت ارتفاعاً في الرقم القياسي العام بنسبة ١ر٤٩٪ خلال الربع الثالث من هذا العام مقارنة بالربع الثاني من العام ٢٠٠٧، ونتج هذا عن ارتفاع أسعار السلع المنتجة والمعدة للبيع لنشاط الصناعة التحويلية بنسبة ١ر٩٧٪، وتشكل أهميتها النسبية ٥٢٪.

وبين أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع هذا النشاط يعود لارتفاع أسعار الزيوت والدهون النباتية بنسبة ١٩ر١٤٪، وأسعار الأعلاف الحيوانية بنسبة ٣٧ر١١٪، وأسعار منتجات المعادن والحديد بنسبة ٧٧ر٧٪، وأسعار الذهب بنسبة ٦٤ر٥٪، وأسعار الخبز بنسبة ٩٨ر١٪.

وأضاف البيان أن أسعار السلع الزراعية، التي تشكل أهميتها النسبية ٤٥٪ من سلة أسعار المنتج، سجلت أيضاً ارتفاعاً بنسبة ٩٥ر٠٪، نتيجة لارتفاع أسعار الحبوب والبقول المجففة بنسبة ٧٠ر٥٪، وأسعار المنتجات الحيوانية بنسبة ٦٥ر٦٪، وأسعار الحيوانات الحية بنسبة ٢٢ر٤٪.

وأفاد بأن أسعار الصناعات التعدينية والاستخراجية التي تشكل أهميتها النسبية ٢٪، سجلت ارتفاعاً بنسبة ٣٦ر٢٪، كما سجلت الأسماك التي تشكل أهميتها النسبية ١٪، هي الأخرى ارتفاعاً بنسبة ٩٢ر٠٪، مبيناً أن السبب الرئيسي لارتفاع القطاعات الرئيسية يعود لارتفاع أسعار كل من السلع المنتجة محليا والسلع المصدرة بنسبة ٦٥ر١٪، و١٤ر٠٪ على التوالي.

وختم جهاز الإحصاء بيانه بالإشارة إلى أن أسعار الجملة والمنتج في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام ٢٠٠٧ مقارنة بالربع الثالث من العام ٢٠٠٦ سجلت ارتفاعاً بلغ ٤٧ر٣٪ و٥٤ر٢٪ على التوالي

خلال لقائه محافظ جنين وعدداً من رجال الأعمال

# مدير عام صندوق الاستثمار يؤكد إحياء مشروع منطقة جنين الصناعية.. قريباً

كتب محمد بلاص:

أكد د. محمد مصطفى، مدير عام صندوق الاستثمار، المستشار الاقتصادي للرئيس محمود عباس، ان السلطة الوطنية تعمل على اعادة اطلاق مشروع منطقة جنين الصناعية خلال وقت قريب.

وزار مصطفى مدينة جنين، أمس، بطلب من الرئيس عباس، والتقى محافظ جنين قدورة موسى وعدد من رجال الاعمال وبحث معهم سبل إحياء مشروعي المنطقة الصناعية ومكب النفايات الصلبة اللذين يواجهان عقبات منذ سنوات، ومشاريع اخرى كان قدمها محافظ جنين الى الرئيس ورئيس الوزراء د. سلام فياض.

وقال مصطفى لـ «الأيام» «هدف الزيارة تحريك الأوضاع الاقتصادية هناك، وخصوصا المنطقة الصناعية التي نعتقد انها منطقة واعدة».

واضاف: واجه مشروع المنطقة الصناعية صعوبات كثيرة خلال السنوات الماضية، ونحن نسعى الآن لتنشيط هذا المشروع واعادته الى مسار الانطلاق من جديد قريباً».

وضمن جهود الصندوق لاحياء المشروع، قال مصطفى إنه التقى مسؤولين في وزارة الاقتصاد الوطني وممثلين عن شركة الشمال المطورة للمشروع، كما بحث مع محافظ جنين الاوضاع الامنية في المدينة «التي نعتبر استقرارها ضروريا لنجاح المشروع وغيره من المشاريع».

جدير بالذكر ان الحكومة الالمانية التزمت بتقديم ١٠ ملايين يورو لتمويل البنى التحتية لمنطقة جنين الصناعية.

وزار مصطفى برفقة محافظ جنين وعدد من رجال الاعمال الأرض المخصصة للمنطقة الصناعية الواقعة شمال المدينة بالقرب من «الخط الاخضر»، كما زار الجامعة العربية الأميركية من أجل بحث سبل التعاون المشترك على الصعيد الاقتصادي.

واستعرض المحافظ جملة من القضايا التي تتعلق بالمحافظة، والمقومات التي تميزها عن غيرها من المحافظات، من حيث موقعها واستثثارها بخمس مساحة الضفة الغربية، وقربها من المعابر الدولية التي تؤهلها لأن تكون بوابة فلسطين إلى العالم الخارجي.

كما استعرض موسى الاوضاع الاقتصادية الصعبة في المحافظة بفعل الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة منذ نحو سبع سنوات، وسياسة فرض الحصار الذي أدى إلى تدمير بنيتها التحتية، خصوصا بعد إقامة الجدار الفاصل الذي التهم آلاف الدونمات من أراضي المواطنين، وأقيم بطول ٥٢كلم، وعزل العديد من القرى والتجمعات السكانية.

وتطرق إلى المشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي، وأبرزها النقص في بعض التخصصات الجراحية والطبية، وقلة عدد الأسرة لاستقبال المرضى.

وتحدث، عن الخطة الآنية والإستراتيجية التي أعدتها المحافظة لتطوير عدد من المشاريع التنموية بفضل المنحة الماليزية التي ساهمت في تنفيذ سلسلة من المشاريع في تجمعات سكانية مختلفة، كإضافة عدد من الغرف الصفية في عدد من المدارس التي تعمل بالدوام المسائي، وبناء وحدات صحية، وإعادة تأهيل بعض الطرق.

وبين، أن بعض الدول المانحة ساهمت في تنفيذ بعض المشاريع المتعلقة بتمديد شبكات مياه لصالح القرى الشرقية، وربط عدد من الهيئات المحلية بشبكة الكهرباء القطرية.

وطالب المحافظ، أصحاب القرار السياسي في السلطة بالالتفات إلى محافظة جنين «التي تعاني من الحرمان والإهمال في المشاريع الاستثمارية»، والعمل على إعادة إحيائها اقتصاديا عبر المساهمة في توفير البنية التحتية للبدء في تنفيذ مشروع المنطقة الصناعية، التي من اهم اهدافها تشغيل عدد كبير من الايدي العاملة المحلية التي تضررت بفعل الحصار الإسرائيلي، وانخفاض نسبة التصاريح الممنوحة للعمال داخل الخط الأخضر، ومساهمة القطاع الخاص عبر شركاته المطورة للبدء في تنفيذ المشروع الذي يحاول الجانب الإسرائيلي وضع العراقيل لمنع إقامته.